

Distr.
GENERAL

S/2000/46
21 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، والتي وردت إليّ من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بتوجيه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي أ. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام
من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)

وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦)، أرفق طيا التقرير الشهري عن عمليات قوة تثبيت الاستقرار. وأغدو ممتنا لو تكرمتم بتوفير هذا التقرير لأعضاء المجلس.

(توقيع) جورج روبرتسون

ضميمة

التقرير الشهري المقدم إلى مجلس الأمن
عن عمليات قوة تثبيت الاستقرار

١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، نُشر ٢٧ ٠٠٠ جندي تقريبا في البوسنة والهرسك وكرواتيا، بمشاركة جميع الحلفاء من منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ومن ١٥ بلدا غير عضو في الناتو. وشملت الدوريات التي قامت بها قوة تثبيت الاستقرار، والطلعات الجوية، والعمليات في أنحاء منطقة القوة إشاعة الأمن في المنطقة ورصد الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورصد القوات المسلحة التابعة للكيانات وتفتيش مواقع تخزين الأسلحة وتوفير الدعم للمنظمات الدولية الموجودة على الأرض. وطوال هذه الفترة، حلقت الطائرات الجوية لمدة ١٠٠ ساعة تقريبا.

٢ - وواصل جنود القوة رصد الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) التي تحظر نقل الأسلحة إلى داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، عن طريق الوجود المكثف على الأرض بهدف تطبيق الحظر. ولم تسجل أي انتهاكات.

٣ - وواصلت القوة رصد دخول المنتجات النفطية الخاضعة للمراقبة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، عن طريق إقامة نقاط لمراقبة حركة المرور. ولم تسجل أي انتهاكات.

٤ - وفي أعقاب طلبين تقدم بهما الممثل السامي واللجنة المستقلة للإعلام في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت القوة بعمليات تفتيش لمواقع الإرسال التجاري في البوسنة والهرسك بهدف التأكد من أن المواد الإعلامية كانت تُبث وفقا لمدونة وسائل الإعلام المتفق عليها. وقد اعتُبرت عملية التفتيش التي قامت بها القوة، والتي أُجريت وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق السلام، ضرورية بسبب مواصلة الإرسال غير الشرعي الذي كانت تبثه محطة التليفزيون الكرواتي إروتيل (Erotel)، بالرغم من حظر الإرسال الذي فرضته اللجنة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥ - وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أقال المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ٢٢ مسؤولا رسميا بوسنيا من وظائفهم بسبب إعاقتهم المستمرة لاتفاق السلام. وقد وضع جنود القوة في حالة تأهب متزايدة لضمان الأمن اللازم للمنظمات الدولية المعنية.

٦ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وفّر جنود القوة الأمن للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال قيامها بمصادرة الأسلحة من المخازن التابعة لجيش صرب البوسنة الثالث والخامس قرب جنومك، وذلك كجزء من تحقيقها في جرائم الحرب التي ارتكبت بعد احتلال سربرينيتشا في عام ١٩٩٥.

تعاون الأطراف وامثالها

٧ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة على أرض الواقع مستقرة إذ امتثلت الكيانات امثالاً جيداً للأحكام العسكرية التي ينص عليها اتفاق السلام. واستمرت المظاهرة في القسم التابع للقوة المتعددة الجنسيات (في الجنوب الشرقي) التي أفيد عن وصولها الشهر الماضي، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد تظاهر مزارعون بوسنيون من غوراجدي مطالبين بحقوقهم في الاعتناء بأراضيهم في كوباشي في جمهورية صربسكا. وراوح عدد المتظاهرين بين ٥ و ٥٠ شخصاً. وقد رصد الحالة جنود القوة والوحدات المتخصصة المتعددة الجنسيات. ولم يسجل حدوث عنف.

٨ - وسجل انتهاكاً لحرية الحركة في الفترة المشمولة بالتقرير، حصل كلاهما في القسم التابع للقوة المتعددة الجنسيات (في الشمال). وفي الانتهاك الأول، الذي حصل في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر قطع المتظاهرون، ومعظمهم من النساء، طريقاً بالقرب من بلدة فوجوكا احتجاجاً على قطع الكهرباء. فرصدت الحالة قوة عمل الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، والشرطة المحلية وأمامنا طريقاً رديفاً أعاد حرية الحركة. وفي الانتهاك الثاني الذي حصل في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر قطع زهاء ٢٥٠ شخصاً طريقاً بالقرب من بركو احتجاجاً على زيادة غير معلنة على الضرائب المفروضة على السلع المستوردة. لم يسجل حصول عنف وانتهت المظاهرة في نفس اليوم.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى جنود قوة تثبيت الاستقرار ما مجموعه ٢٥٠ عملية تفتيش لمواقع تخزين الأسلحة العسكرية: ٦٠ تابعة للبوسنيين و ٣٥ تابعة للكروات البوسنيين و ١٢٢ تابعة للصرب البوسنيين و ٢٣ تابعة للاتحاد. ولم يبلغ عن حوادث رئيسية تتعلق بعدم الامتثال.

١٠ - وقام جنود قوة تثبيت الاستقرار برصد ٦٢٨ من الأنشطة التدريبية والتحركات: ٢٩٧ للبوسنيين و ٩١ لكروات البوسنة و ٢٠٩ لصرب البوسنة و ٣١ للاتحاد. ولا يزال حظر التدريب والحركة المفروض على لواء شرطة مكافحة الإرهاب في جمهورية صربسكا سارياً إلى حين إشعار آخر مثل الحظر المفروض على عناصر الضيق الثالث لجيش الصرب البوسنيين في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ بسبب تورطهم في نقل أسلحة بصورة غير مشروعة. وقد رفع الحظر المفروض على الضيق الأول لجيش الصرب البوسنيين (الذي أبلغ عنه في الشهر الماضي) في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت ١٠ من أفرقة إزالة الألغام ٩٤ عملية أزال فيها ١٥ لغماً مضاداً للأفراد و ٥ أجهزة غير متفجرة من أرض تبلغ مساحتها ٩٩٣٥ متراً مربعاً. وقد أنجز برنامج تدمير الألغام الذي يضطلع به جيش الصرب البوسنيين بحلول الموعد النهائي الذي حدد بـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عندما تم تدمير آخر الألغام المكتملة الباقية.

التعاون مع المنظمات الدولية

١٢ - لا تزال قوة تثبيت الاستقرار تقوم، في حدود إمكانياتها، ووفقا لولايتها، بتقديم المساعدة إلى المنظمات الدولية في مسرح العمليات، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك؛ وفرقة عمل الشرطة الدولية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

١٣ - ولا تزال قوة تثبيت الاستقرار تقوم بدور فعال في دعم الجهود التي يبذلها مكتب الممثل السامي لإنشاء مؤسسات مشتركة في البوسنة والهرسك، ولا سيما اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون العسكرية، ففي اجتماع هذه اللجنة المعقود في ٨ كانون الأول/ ديسمبر، أعلنت خطط نهائية لتحقيق تخفيضات دفاعية بنسبة ١٥ في المائة بنهاية عام ١٩٩٩. أما الأسلحة التي في حوزة الكتائب الـ ٣٠ التي سيتم حلها فسيتم تخزينها مركزيا وتخضع لعمليات مشتركة للمراقبة والتفتيش من جانب قوة تثبيت الاستقرار والقوات المسلحة للكيانات. وتم تشكيل فريق عامل يتألف من ممثلين من قوة تثبيت الاستقرار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوات المسلحة للكيانات للتحقق من حدوث التخفيضات المحددة بـ ١٥ في المائة والاتفاق على خطط تفصيلية لتخزين الأسلحة. وسيشرع الفريق العامل أيضا في العمل إجراء دورة أخرى لتخفيض الأسلحة لعام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بوضع سياسة أمنية مشتركة، تم الاتفاق في اجتماع ٨ كانون الأول/ ديسمبر على خطة لتحقيق ذلك، ولكن لم يتم حتى الآن إصدار الوثيقة الختامية.

الاحتمالات المستقبلية

١٤ - من المحتمل أن تستمر الحالات المنعزلة للعنف والترويع كرد فعل على عودة اللاجئين والأشخاص المشردين.

١٥ - ووفقا لقرار مجلس شمال الأطلسي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر، بدأ قائد قوة تثبيت الاستقرار في تنفيذ خطة إعادة تشكيل القوة الذي تدعو إلى إجراء تخفيض تدريجي لحجم القوة ودورها وشكلها العام. وسيتوافر الوجود العسكري في المناطق الحرجة فضلا عن النقاط الساخنة الناشئة التي يتم تحديدها، كما سيقدم الدعم العسكري المركز في المناطق التي تعد حرجة بالنسبة لتنفيذ الأعمال المدنية. وستكمل إعادة تشكيل قوة تثبيت الاستقرار في ربيع عام ٢٠٠٠.
